مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

دور الحلفاء في اعادة التنظيم السياسي لليونان ١٩٤٥-١٩٤٦

محمد عبدالفتاح محمد الصغير

مقيد ومسجل بالدراسات العليا في بقسم التاريخ

كلية الآداب – جامعة جنوب الوادي

DOI: 10.21608/qarts.2023.180476.1571

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٢) العدد (٥٩) أبريل ٢٠٢٣

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

دور الحلفاء في إعادة التنظيم السياسي لليونان ١٩٤٥-١٩٤٦

الملخص :

اكتسبت اليونان أهمية إستراتيجية مهمة أثناء الحرب العالمية الثانية من خلال موقعها الجغرافي المتميز ؛ والذي جعل الحلفاء ينظرون إليها بعين الاهتمام بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ؛ حيث شكل موقعها بوابة مهمة للدخول لأوربا ؛ كما أنها نقطة التقاء في البحر المتوسط بين القارات الثلاث أوربا وأسيا وإفريقيا .

وتعد الحرب العالمية الثانية واحدة من المحطات المهمة في تاريخ اليونان ؛ وذلك لأنها غيرت من شكل اليونان واتجاهاتها في تلك الفترة ؛ والتي استطاع الحلفاء التأثير بقوة علي اليونان خلال هذه الفترة ؛ حيث استطاع الحلفاء تنظيم اليونان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية علي الرغم من الفوضي التي كانت موجودة بعد انتهاء الحرب .

وقسم هذا البحث إلي ثلاث مراحل : الأولي : أطلق عليها " اتفاق فاركيزا " وهو اتفاق بين جميع فرق المقاومة في اليونان علي وقف الحرب الدائرة في اليونان وإنهاء الحرب الأهلية في اليونان ؛ أما المرحلة الثانية : فأطلق عليها "الحلفاء والإشراف علي الانتخابات"؛ وهي قيام الحلفاء بالتواصل مع اليونان ووضع خطة للإشراف والتنظيم علي الانتخابات؛ وأما عن المرحلة الثالثة : فأطلق عليها " الانتخابات " وهي كيف أجريت الانتخابات وأهم الأخطاء التي ظهرت فيها والنتائج النهائية للانتخابات .

وقد توصل البحث إلي نتائج مهمة : منها أنه علي الرغم من القيام باتفاق فاركيزا إلا أن فرق المقاومة لم تعط الأمان إلا بعضها البعض ؛ عدم ترحيب الإتحاد السوفيتي بإشراف الحلفاء علي الانتخابات واعتبرها تدخل صارخ من الحلفاء في اليونان . كما أوضح البحث قيام الحلفاء وخصوصا بريطانيا بالضغط علي جميع الأطراف من احتواء الحرب الأهلية والمشاحنات بين فرق المقاومة ؛ بإضافة إلي ذلك إرسال بعض من قوات الحلفاء من أجل التأمين والإشراف علي الانتخابات .

الكلمات المفتاحية: الحلفاء، فاركيزا؛ الإشراف ؛ الانتخابات.

مقدمة :

انتهت الحرب العالمية الثانية مخالفة كثيراً من الدمار في شتي أنحاء العالم : وكان من أبرز مما أصيبت به كثيرا من الدول الفراغ السياسي وظهور فرق وأحزاب داخل هذه الدول ؛ كذلك التنافس بين الدول الكبري لفرض نظم موالية لها في كثير من البلدان الصغيرة وكذلك ذات المواقع الاستراتيجية المهمة والتي سوف تخدم مصالحهم ؛ حيث نجد مثلاً الاتحاد السوفيتي بدأ في نشر الفكر الشيوعي وكذلك الغرب نشر الرأسمالية .

وتعد اليونان واحدة من هذه الدول التي لعبت فيها الفرق والأحزاب دورا كبيراً ؛ بالإضافة إلي ذلك الصراع بين الجمهورية والملكية للوصول إلي سدة الحكم ؛ كما أن اليونان كانت تحتل موقعاً متميزاً فكانت مطمع إلي الدول الكبري وخصوصا الاتحاد السوفيتي وكذلك بريطانيا العظمى ؛ حيث أن بريطانيا قد وضعت كثير من قواتها في اليونان منذ الحرب العالمية الثانية وموالة الملك لبريطانيا .

وتعتبر تلك الفترة واحدة من الفترات المهمة في تاريخ اليونان الحديث ؛ حيث أظهرت الأحزاب والفرق الموالية للدول الخارجية والذي أدي بدوره إلي نشوب الحرب الأهلية في اليونان ؛ وتمزق اليونان إلي فرق وأحزاب تتناحر فيما بينها للوصول إلي سدة الحكم ؛ حتي قام الحلفاء بطلب اليونان من القيام بالانتخابات .

وقد قسم هذا البحث إلي ثلاث مراحل رئيسية مترابطة ومتتابعة غير منفصلة :

الأولي : اتفاق فاركيزا Varkiza agreement ؛ وهو اتفاق بين جميع فرق المقاومة في اليونان علي وقف الحرب الدائرة في اليونان وإنهاء الحرب الأهلية في اليونان ؛ وكذلك وضع المواد والنقاط التي سوف تتعامل الدولة من خلالها مع الفرق اليونانية والجبهات .

الثانية : الحلفاء والإشراف علي الانتخابات Allies and supervise the election ؛ وهي قيام الحلفاء بالتواصل مع اليونان ووضع خطة للإشراف الانتخابات ؛ وكيفية التعامل مع المشاكل والتجاوزات التي سوف تحدث .

الثالثة : الانتخابات The election ؛ وهي كيف أجريت الانتخابات وأهم الأخطاء التي ظهرت فيها والنتائج النهائية للانتخابات .

علي الرغم من المحاولات البريطانية وتولي رئيس الأساقفة الوصاية علي العرش إلا أن القتال لم يتوقف في اليونان .

أولاً : اتفاق فاركيزا ١٩٤٥ وإنهاء الحرب الأهلية باليونان .

تولي داماسكينوس[١] الوصاية علي العرش ثم عهد إلي الجنرال نيكولاس بلاستيراس احد قادة الجيش اليوناني بتشكيل الحكومة وإقصاء الملك عن السلطة[٢] ، بعد توليه رئاسة الوزراء قام بإرسال رسالة إلى الرئيس روزفلت معربا عن امتنانه بالمساعدات الأمريكية والعلاقات التي تربط بين البلدين ويأمل في المساعدة لإعادة بناء الآثار التي تراكمت على اليونان من جراء الحرب وما حدث لليونان بعد الاحتلال الإيطالي والألماني[٣] ، فرد روزفلت بأن سفك الدماء في الآونة الأخيرة قد سبب حزن لديه ؛ كما أوضح أنه علي استعداد لتقديم كافة المساعدات مع الحلفاء حيثما كان ذلك متاحا عمليا في إعادة تأهيل اليونان التي طالت معاناتها[٤] .

وفي تلك الفترة استطاع الجنرال سكوبي قائد القوات البريطانية في اليونان مع الجنرال بلاستيراس ورئيس الأساقفة بإخلاء أثينا من القتال وأخرت قوات جيش التحرير الوطني (Ethnikos Laïkos Apeleftherotikos Stratos) المعروفة باسمELAS في الانسحاب من جميع أنحاء بيرايوس ، ولكن الوضع في باتراس لا يزال متوترا ، كما أن رئيس الأساقفة استحوذ على الموقف بشكل جيد وكان الإثنين متعاونا تعاونا تاما ،

كما أن البريطانيين سيحتفظون بقوات كبيرة في اليونان لفترة غير محدده من أجل منح الحكومة فرصة لبناء نفسها وتنظيم الجيش اليوناني وعندما يتم ذلك يمكن أن يبدأ البريطانيين في التفكير في تخفيض قواتهم في اليونان(٥) .

وفي الثالث عشر من يناير ١٩٤٥ تلقت الصحافة اليونانية خبر طلب منظمة جيش التحرير الوطني ELAS إلى هدنة لوقف القتال إلا أن الرد البريطاني أوضح أنه لا توجد هناك أي هدنة لطالما لم يتم اطلاق الرهائن المحتجزين من قبل قوات التحرير الوطني ELAS والإفراج عنهم(٦) ، ومنذ طلب الهدنة لم تتخذ الحكومة أي نهج تجاه الفصائل وموقف الحكومة ثابتا كما هو ، أي أنه يجيب علي الفصائل أن يلقوا بأسلحتهم كشرط أول ، كما أوضح بلاستيراس بأن المقاومة العسكرية من قبل قوات التحرير الوطني EIAS لا يمكن أن تستمر أكثر من أسبوع أو عشرة أيام وذلك بسبب العديد من الانشقاقات التي تحدث الآن في صفوفها والسيطرة التي تم تأسيسها الآن من قبل الحكومة علي المراكز السكانية الرئيسية(٧) ، كما أنه إذا لم تتوقف الأعمال القتالية ولم تجر مناقشات لإنهاء الأزمة أو لم تعطي نتائج إيجابية سوف تقوم الحكومة البريطانية بسحق قوات جبهة التحرير الوطنية (Ethnikón Apeleftherotikón Métopon) المعروفة باسم EAM ولهذه الأسباب أدركت قوات جبهة التحرير الوطنية EAM أنها في خطر فطلبت من الخارجية البريطانية بالاتصال بداماسكينوس بأن هناك وفدا مؤلفا من خمسة ممثلين عنها يرغبون في الاتصال معه لعقد مؤتمر سياسي لمناقشة هذه الأمور(٨) .

وتشير التقارير في هذه الفترة إلي أن الفصائل قاموا بأخلاء كل من سالونيكا وباتراس دون وقوع خسائر وأنهم ينسحبون إلي الخطوط في شروط الهدنة ، كل ذلك يحدث بينما تحدث انشقاقات بين صفوفهم في أجزاء كثيرة من اليونان وأما عن الرهائن كانت هناك شبه إعلانات ودعايات عن إطلاق سراحهم إلا أنه لم يكن هناك أي تأكيد

على ذلك ولم تصدر أي بيانات عن الصليب الأحمر الدولي وكذلك إدارة الأمم المتحدة لإغاثة المسئولين عن هذا التأمين ، وأما عن وضع الرهائن وفقا للهاربين الذين وصلوا إلى أثينا ، فإن معاناة الرهائن اليونانيين الذي يتراوح عددهم بين عشرة وعشرين الفا كانت شديدة من التعرض وسوء المعاملة ، بالإضافة أيضا إلي شهود على العديد من عمليات الاعدام التي وقعت بينهم ، بينما تلقى السجناء وكذلك الرهائن من الجنسية البريطانية معاملة شنيعة على أساس الدعاية التي تتهم القوات البريطانية باتخاذ إجراءات مماثلة(٩).

تلقى الجنرال بلاستيراس رسائل من مقر إغاثة الأمم المتحدة وكذلك الصليب الأحمر الدولي وكذلك الفصائل بأنه سوف يتم إطلاق سراح الرهائن وأن يبدأ في إرسال الشاحنات على الفور لإحضارهم ، يعتبر هذا التطور من شأنه أن يسهل إلى حد كبير على محادثات السلام المقبلة والتي أكد عليها رئيس الوزراء والتي ستبدأ في ٣ فبراير وتستمر حتى ١٢ فبراير والتي ستنعقد في فيلا خارج أثينا بالقرب من قرية فاركيزا(١٠) ، كما أنه متفائلا بأن جميع اليونان ستهدأ بسرعة بمجرد موافقة قوات جيش التحرير الوطني ELAS على إلقاء أسلحتهم لأن الشعب قد تعب من القتال ويريد السلام(١١) .

في صباح السابع من فبراير ١٩٤٥ بعد جلسة استمرت طوال الليل تم نشر بيان حكومي أنه قد تم التوصل إلى اتفاق عقد بين الحكومة اليونانية وقوات جيش التحرير الوطني ELAS (١٢) ، وقد عقد المؤتمر في فاركيزا حيث بدأ في بحث الوسائل المشتركة التي يمكن أن توقف الحرب الأهلية والتصالح مع الشعب اليوناني ، وقد أبرم الاتفاق التالي وأعرب فيه وفد الحكومة عن رغبة الحكومة في وضع حد للأزمة الداخلية دون إراقة المزيد من الدماء وإنشاء وحدة الدولة واستعادة السلام الداخلي والحياة السياسية الطبيعية للبلاد مما يمكن الشعب اليوناني من القيام بإعادة تأهيل البلاد من الانقاض والمشكلات التي وقعت فيها نتيجة الصراع في الخارج مع المحور والحرب الأهلية من الداخل ، ومن أجل

أن يكون الاتفاق التي تم الوصول إليه اتفاقا أخلاقيا غير قابل للتدمير ، معربا عن مطالب الضمير السياسي للشعب اليوناني ، أعرب وفد الحكومة عن رغبته في الإعلان عن رغبة الشعب اليوناني الثابتة في تطوير حياة سياسية حرة من أهم خصائصها احترام الضمير السياسي للمواطنين والتنوير السلمي ونشر الأفكار السياسية واحترام الحريات التي أعلنها ميثاق الأطلسي (والقرارات المتخذة في طهران) التي قبلت في ضمير الشعوب الأحرار الذين يناضلون من أجل تلك الحريات ، وعلى ذلك تم الوصول إلى اتفاق كامل بين الحكومة اليونانية وجبهة التحرير الوطنية EAM [١٣] .

وقد جاءت المادة الأولي لتتحدث عن الحريات ، حيث ستؤمن الحكومة وفقا للدستور والمبادئ الديموقراطية المعترف بها في كل مكان ، والتعبير الحر عن الآراء السياسية والاجتماعية للمواطنين ، وإلغاء أي قانون غير ليبرالي قائم ، كما سيضمن العمل دون عوائق للحريات الفردية مثل حرية التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير عن وجهات النظر في الصحافة ، وبشكل خاص ستقوم الحكومة باستعادة الحريات الثقافية بالكامل .

وتحدثت المادة الثانية عن رفع الأحكام العرفية ، حيث سيتم رفع الأحكام العرفية فور توقيع الاتفاقية الحالية بالتزامن مع هذا الاجراء ، سيتم تطبيق قانون دستوري ، وسيتم تعليق بعض المواد من الدستور علي الفور في جميع انحاء البلاد حيث يستمر هذا التعليق إلي حين الانتهاء من نزع السلاح ، إنشاء سلطات إدارية وقضائية عسكرية في جميع أنحاء البلاد .

كما تحدثت المادة الثالثة عن منظمة العفو ، يجب أن يكون عفو عن الجرائم السياسية المرتبكة في الفترة ما بين ٣ ديسمبر ١٩٤٤ وعقد المؤتمر ونشر القانون المنشئ للعفو ، يستثني من هذا العفو جرائم القانون العام المرتكبة ضد الأرواح والممتلكات والتي

لم تكن ضرورية علي الإطلاق لتحقيق الجريمة السياسية المعنية ، سيتم نشر القانون اللازم فور توقيع الاتفاقية الحالية ، ومن هذا العفو سيتم استبعاد أي شخص يكون ملزم بتسليم أسلحته كأعضاء في منظمة جيش التحرير الوطني EIAS .

وأما عن المادة الرابعة فقد تحدثت عن الرهائن ، حيث سيتم إطلاق سراح جميع الرهائن الذين اعتقلتهم قوات جيش التحرير الوطني ELAS أو غيرهم من المنظمات بصرف النظر عن التاريخ الذي تم اعتقالهم فيه ، يسلم أي شخص يمكن احتجازه بتهمة التعاون مع العدو أو ارتكاب أي جريمة إلي قاضي الدولة لمحاكمته من قبل المحاكم المختصة رفقا للقانون .

وتحدثت المادة الخامسة عن الجيش الوطني ، حيث يتألف الجيش الوطني ، باستثناء الضباط المحترفين وضباط الصف من جنود الفئات التي يجب استدعاهم من وقت لأخر، يظل ضباط الاحتياط ، ضباط الصف والموظفون الآخرون ، الذين تم تدريبهم بشكل خاص علي الأسلحة الحديثة في الخدمة طالما كان هناك تشكيل يطلب منهم ، ستبذل الجهود لتوسيع نطاق نظام التجنيد المنتظم إلي الكل في اليونان وفقا للتسهيلات الفنية القائمة والضروريات التي يجب علي هؤلاء الرجال الذين ينتمون إلي جيش التحرير الوطني ELAS ، يجب إخلاء سبيل جميع الرجال الذين التحقوا بالوحدات الموجودة الآن في قوات جيش التحرير الوطني ELAS [١٤] .

وتحدثت المادة السادسة عن التسريح ، حيث فورا نشر هذا الاتفاق ، سيتم تسريح قوات المقاومة المسلحة ، ولا سيما قوات جيش التحرير الوطني ELAS ، وتسريح الأسلحة وتسليمها وفقا للبروتوكول الذي وضعته لجنة الخبراء .

كما تحدثت المادة السابعة عن تطهير الخدمة المدنية ، حيث ستشرع الحكومة عن طريق اللجان أو المجالس التي سيتم إنشاؤها بموجب قانون خاص في تطهير موظفي

الخدمات العامة وموظفي الشركات العامة ومسئولي الحكومة المحلية ، وموظفي الخدمات الأخرى التي تعتمد علي التعاون مع العدو أو استخدام المسئول كأداء للدكتاتورية ، ويجوز وضع الأشخاص الذين ثبت أنهم متهمون تحت تصرف الدولة علي النحو المنصوص عليه في القانون ، ستقرر الحكومة التخلص النهائي من هؤلاء المسئولين والذي سينتج عن انتخابات الجمعية التأسيسية ، لن يتم فصل أي مسئول فقط بسبب رأيه السياسي .

وأما عن المادة الثامنة فقد تحدثت عن تطهير خدمات الأمن ، حيث سيتم تنفيذ شرطة المدينة في أسرع وقت ممكن عن طريق لجان التطهير الخاصة علي نفس أساس تطهير الخدمة المدنية ، جميع الضباط والرتب الأخرى الذين انضموا إلي ELAS وغيرهم خلال فترة الاحتلال سيعودون إلي مناصبهم وسيتم النظر فيهم من قبل مجالس التطهير بنفس الطريقة مثل بقية زملاهم ، وأما عن الذين تركوا مناصبهم في فترة ما بين ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٤ والمؤتمر يتم ترك تصرفهم النهائي لقرار تشكيل المجالس من قبل الحكومة الناشئة عن الانتخابات.

وتحدثت المادة التاسعة عن الاستفتاء والانتخابات ، حيث يجب أن يتم الاستفتاء والانتخابات في العام الحالي ، ويجب أن يتم الاستفتاء الانتخابات بحرية تامة ، يتبع ذلك في أسرع وقت ممكن إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور الجديد للبلاد ، كما يتفق ممثلو كلا الطرفين علي أنه للتحقق من صحة التعبير عن الإرادة الشعبية يطلب من قوي الحلفاء الكبرى إرسال مراقبين من هذا الاتفاق الحالي .

وقد وقع علي هذا الاتفاق من جانب كلا الطرفين حيث وقع السيدان جون سفيانوبولوس وزير الشئون الخارجية ، والسيد بريكليس راليس وزير الداخلية ، وجون ماكروبولوس وزير الزراعة بصفتهما الوفد المفوض من الحكومة اليونانية ، من جانب

واحد ، والسيد جورج سيانتوس أمين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اليوناني ، والسيد ديمتريوس بارتساليدس أمين اللجنة المركزية لحركة EAM ، وإلياس تسيريموكوس الأمين العام لاتحاد الجمهوريين ، بصفتها الوفد المفوض حسب الأصول للجنة المركزية[١٥] .

وأما عن الآراء حول الاتفاق ، ففي بيان علني عقب موجز توقيع اتفاق ، قال بلاستيراس إنه متأكد من أن الاتفاق سيجلب شعورا بالراحة للجميع لأن الحرب الأهلية قد انتهت وستتحد البلاد ، وأما عن رد فعل الشعب اليوناني والصحافة فقد كان الجزء الأكبر في أثينا هو الترحيب علي وجه العموم بالاتفاق ، وعلي الرغم من كل هذا الترحيب والمؤشرات إلا أن الموقف حتي ذلك الوقت لم ينتهي بعد وذلك في انتظار التنفيذ الفعلي من قبل جبهة التحرير الوطنية EAM وانتظار اوراقها اليمنية المتطرفة ، والذي سيثبت صدق الاتفاق والتزام جبهة التحرير الوطنية EAM وجيش التحرير الوطني ELAS بالتسليم هي مسألة نزع السلاح ، حيث تجدر الإشارة في هذا الصدد إلي أن عدد اسلحة EAM التي سوف يتم تسليمهما يزيد إلي حد كلن وقفا لمعلومات EAM والتي كان الجيش البريطاني يأمل أن تكون قليلة ، إضافة إلي أن الحد الأقصى لجمع هذه الاسلحة ١٤يوما فقط ، والذي سيؤدي في الواقع إلي إبراز نواياها فيما يتعلق بالاتفاق بالكامل[١٦] ، هل سيتم التسليم قبل موعده أم ستكون هناك مبررات لزيادة فترة مدة التسليم.

وعقب زيارة قصيرة لتشرشل أرسلت اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطنية EAM للصحف تأكيد قرار الشعب اليوناني بالقتال إلي جانب الحلفاء حتي يتم القضاء علي العدو ، إضافة أنهم سيفعلون من أجل إحلال السلام في بلادهم وكذلك من أن وصول تشرشل إلي هنا سوف يسهل كثير من المساعدة لتحقيق هذه الغاية ، ولكن علي عكس ما ورد أعلاه تشير التقارير أنه في الوقت الذي يتوقع فيه أن تتعاون EAM في المناطق الخاضعة للسيطرة الشيوعية مع الحكومة لموجب شروط السلام ، فإن الحزب الشيوعي

لا يسعي فقط أجل تثبيت نظامه في أثينا ، بل لديه بالفعل نوع من التنظيم في عملية التخريب للقوات المسلحة اليونانية ، وعرقلة سلطة الحكومة اليونانية والحفاظ علي الجهاز الثوري في جميع جوانب السياسة العسكرية(١٧) .

وبالنظر إلي ما أشارت إليه التقارير فإنه ربما يكون ما جاء بالصحف ما هو إلا مجرد خدعة حتي تكتسب جبهة التحرير الوطنية EAM وقتا لتنظيم نفسها .

لم يمر الوقت طويلا حتي صرح ماكميلان الوزير البريطاني المقيم في اليونان بأن الوضع في اليونان ليس علي ما يرام حيث أن حكومة بلاستيراس وداماسكينوس يتجهان أكثر إلي اليمين ، إضافة إلي أنه لم يكن كل من بلاستيراس أو داماسكنيوس سعداء بشكل خاص بتدخله في مجريات الأمور ، إضافة إلي أن EAM لم تسلم أسلحتها بالكميات التي توقعها البريطانيون وأن المخابرات البريطانية علمت أنه تم إخفاء عدد معين من الأسلحة(١٨) ، كما أخبر ماكميلان بلاستيراس بالدعم البريطاني لحكومته بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا في الأمور الاقتصادية وغيرها ولكنه حذره من أن تنحرف حكومته في منتصف الطريق إلي اليمين أو اليسار ، ومن ناحية أخري أوضحت الدوائر الصحفية بأن بلاستيراس أصبح أكثر ثباتا وعلي استعداد لقيادة البلاد(١٩).

وبالنظر إلي ما سبق ، يتضح بأن جبهة التحرير الوطنية EAM لم تعطي الأمان إلي حكومة بلاستيراس أو الحكومة البريطانية ومن الواضح مما سبق أنه ربما تدخل اليونان في أزمة جديدة من الصراع إذا لم تتضح رؤيا كافة الأطراف .

وعندما جاء وقت تغيير الحكومة في الدورة الجديدة حول إذا كان بلاستيراس سيستمر في منصبه أم لا ، أوضح الجانب البريطاني أنه لا يستطيع إجبار بلاستيراس علي الخروج وذلك حتي لا تظهر أنها تتدخل بشكل مباشر في النظام السياسي ، ومن

ناحية أخري نجد أن الشعب اليوناني من اليمين والوسط يخشون أنه إذا خرج بلاستيراس فإن الشيوعيين سيكسبون المزيد من السلطة(٢٠) .

واصلت جبهة التحرير الوطنية EAM محاولة كسب الرأي العام الخارجي حيث أرسلت مذكرة احتجاج إلى العديد من السفارات منها السفارة البريطانية والأمريكية والسوفيتية والفرنسية وتنتهي المذكرة بطلب لجنة مشتركة بين الحلفاء لتسوية الشئون اليونانية ، وكانت الأسباب التي دعت إليها EAM للاحتجاج أن هناك اضطهاد وترويع حركة المقاومة الوطنية في جميع انحاء البلاد ، كذلك رفض الجيش الوطني لهم مع حفاظه على الخونة ، إضافة إلي تطهير الخدمة المدنية والشرطة من أعضاء حركة المقاومة الوطنية بدلا من أتباع الجنرال ميتاكساس ، كذلك السماح بالتعبير العلني عن الكراهية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية والسوفيتية ، وهو أمر خطير ليس فقط لليونان بل للحلفاء .

وتستمر المذكرة مهددة بأن هذا الوضع سيؤدي في النهاية إلى فوضى جديدة ، وأن حكومة تمثيلية فقط هي التي يمكنها إنقاذ الوضع ، وتختم بطلب " وفقا لاتفاق يالطا إرسال لجنة مشتركة من الحلفاء لدراسة الوضع في اليونان واتخاذ التدابير التي ستضمن للشعب اليوناني الحريات الديمقراطية التي تعتبر اساسية لاستفتاء وانتخابات حقيقية " ، كما اتصلت الحركة بماكميلان الموجود بأثينا وقدموا له هذه المذكرة ، فأجاب بأن الحكومة البريطانية عليها التزام اخلاقي بأنها تري أن اتفاق فاركيزا يتم التعبير عنه بإخلاص وأوضح أنه سيدرس المسألة وسيقابل وفد من الحركة قبل مغادرته(٢١) .

لقد أدت الأوضاع في اليونان إلي غضب ماكميلان ، ذاكرا بأن البريطانيون ملزمون باستمرار التدخل للتأكد من أن الحكومة اليونانية حافظت علي جانبها من اتفاق فاركيزا ، كما ذكر أن موجة من ردود الفعل كانت تجتاح البلاد ، إضافة إلي أنه بعد أن

شعر اليمين بأن الحكومة كانت مثبتة بقوة الدعم بريطاني ، فقد خرجوا من أجل الانتقام، كما أضاف أنه في غضون شهرين سيتعين علي بلاستيراس وحكومته تقديم الاستقالة[٢٢].

وبالنظر إلي كل هذه الأوضاع سيؤدي إلي بقاء الوجود البريطاني في البلاد والذي دائما ما ينتج عنه التفريق بين الشعوب وحكومتها ، إضافة إلي أنه سيظل صراع بين الدول داخل اليونان ، مثل الاتحاد السوفيتي من أجل الحزب الشيوعي وغيره .

لم يمر الوقت طويلا علي حكومة بلاستيراس حتي قدمت استقالتها في السابع من إبريل ١٩٤٥ ، وسيأتي ماكميلان بناءا علي طلب تشرشل من أجل حث داماسكينوس علي تشكيل حكومة مؤقته بعدد قليل من الحقائب الوزارية حتي يتم عمل انتخابات ، وبالفعل في اليوم التالي من استقالة بلاستيراس تم تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الأدميرال بيتروس فولغاريس القائد الأعلى للقوات البحرية وأدت اليمين الدستورية[٢٣] .

ثانياً : الحلفاء والإشراف علي الانتخابات اليونانية .

وبعد تشكيل الحكومة أرسلت اليونان إلى السلطات العسكرية أن السلطة اليونانية الآن قد تمكنت جيدا من تحديد سلطتها على كامل البلاد ، وبالتالي ترغب اليونان في سحب بريطانيا قواتها الموجودة في اليونان ابتداء من ١ يوليو ١٩٤٥ لكن ماكميلان احتج علي هذا الاقتراح وأرسل توصية عاجلة إلي تشرشل يطلب فيه بعدم إبعاد القوات البريطانية لأسباب سياسية من اليونان قبل لنهاية العام[٢٤] .

وبالنظر الي ما سبق من المؤكد سوف يؤدي هذا الاقتراح إلي حدوث أزمة بين بريطانيا واليونان بعد طلب اليونان من بريطانيا الجلاء عن البلاد ورفض بريطانيا هذا الطلب .

ومن ناحية أخري ، فإن طلب إرسال لجنة من الحلفاء للإشراف علي الانتخابات في اليونان ، فقد كان الموقف البريطاني يري أن مهمة الإشراف للحلفاء علي الاستفتاء والانتخابات اليونانية ستكون مهمة صعبة ومعقدة للغاية ، وأن الجانب الخاسر سواء كان الشيوعيون أو الملكيين ، سوف ينتقدون بالتأكيد الترتيبات الموضوعة للإشراف وسيزعمون أن النتائج قد تم تزويرها ومع ذلك ، تري بريطانيا بأنها لا تستطيع التراجع عن التعهدات التي تم التعهد بها بالفعل في البرلمان البريطاني وفي أماكن أخري فيما يتعلق بالإشراف، لكن عليها المضي قدوما بهذا الالتزام ، كما تري أنه حتي لو كانت النتائج ناجحة جزئيا ، فمن المحتمل أن تكون أكثر إرضاء إذا جريت الانتخابات دون أي إشراف من الحلفاء[٢٥] .

أما عن الموقف الأمريكي تجاه الإشراف على الانتخابات فقد رحبت الإدارة الأمريكية في الإشراف على هذا الأمر ، وأما عن يعتبر هذا الإشراف انتهاكا للسيادة اليونانية فأنها تعتقد أن هذا الإشراف لا يعتبر انتهاكا للسيادة حيث كان مصرحا به في اتفاق فاركيزا ، وفى حالة موافقة الحكومة اليونانية على إشراف الحلفاء ، فإن حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى سوف يتعاملان مع الحكومة السوفيتية إذا حدثت مشكلة وفى المستقبل القريب مع الفرنسيين إذا لزم الأمر[٢٦].

وأما عن السوفييت ، فقد صرح ستالين رئيس الاتحاد السوفيتي أنه لم يتمكن من تبادل وجهات النظر مع بريطانيا أنه يتعين علي السلطات الثلاثة الإشراف علي الانتخابات ، كما أضاف أن هذا الإشراف يتم إذا كان يتعلق بشعب في دولة حليفة ، ولا يمكن اعتباره غير إهانة لهذا الشعب ويعتبر تدخل صارخ في السياسة الداخلية للبلاد ، إضافة إلي أن هذا الإشراف لم يكن ضروريا فيما يتعلق بالدول السابقة التي أعلنت الحرب

علي ألمانيا وانضمت إلي الحلفاء ، كما يتضح في تجربة فنلندا ، حيث أجريت الانتخابات بالفعل دون أي تدخل خارجي وكان لها نتائج إيجابية[٢٧] .

وأما عن المشاركة الفرنسية فمن المحتمل أن تطلب الولايات المتحدة وبريطانيا من فرنسا المشاركة في الإشراف على الاستفتاء ، ومع ذلك يبدو أن هناك ميزة ضئيلة في المشاركة الفرنسية ، ومن المشكوك فيه ما إذا كانت الحكومة الفرنسية ستوافق على ذلك أم لا لأنها لم تبد حتى الآن الكثير من الميل إلى تحمل المسئولية في اليونان ، نظرا لأن عملية الإشراف على الانتخابات ستكون صعبة ومعقدة[٢٨] ، فكان الرد الفرنسي بأنه مع الأسف لعدم وجود ممثل سوفيتي في لجنة مراقبة الانتخابات فإن الحكومة الفرنسية توافق على المشاركة مع الحكومة البريطانية والأمريكية ، إضافة إلى أن الفرنسيين يوافقون على أن موافقة الحكومة اليونانية ينبغي أن يسعى إليها ممثلو بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا في أثينا وفى حال وجود رد يوناني إيجابي ينشر بيان يفيد بإشراف الحلفاء على الانتخابات[٢٩] .

وبالنظر إلى ما سبق، يتضح أنه هناك معارضات بين الدول الكبرى حول عملية الإشراف إلا أن الجانب الأصوب هو الإشراف على الانتخابات حتى لا تتحول ساحة الميدان اليونان إلى صراع بين الدول متمثلة في الأحزاب ما بين مؤيدي البريطانيين وكذلك التأييد للشيوعيين وغيرهم من الأحزاب .

و أما عن كيف ستتم مراحل الانتخابات في اليونان فقد أشار السفير البريطاني في أثينا إلى أن الانتخابات ستتم على ثلاث مراحل وهي :

- إعداد القوائم الانتخابية
- الاقتراع في يوم الانتخابات
- تشغيل عمليات الطباعة والتصويت الانتخابي

ولكن تميل وزارة الخارجية البريطانية إلى ضرورة إجراء محاولة الإشراف على المرحلة الثانية أي الاقتراع الفعلي في يوم الانتخابات وتعتبر هذه المرحلة هي المرحلة الأهم في الانتخابات ، وقد يصل عدد النقاط المخصصة للاقتراع إلى عشرة آلاف نقطة ، وبالنظر إلى هذا العدد لا يمكن إجراء الإشراف الكافي عليها جميعا ، ومع ذلك إذا كان هناك حوالى١٥٠ مراقب من الحلفاء ، فمن المحتمل أن يتمكنوا من زيارة معظم مراكز الاقتراع في البلدات الكبرى والتأكد من الانتخابات والتجاوزات للوائح أو تخويف الناخبين ، ومن ناحية الحماية قد يكون من غير المرغوب فيه استخدام الحرس الوطني اليوناني للإشراف على نقاط الاقتراع ، ولكن قد يكون محفوظ للتعامل مع الاضطرابات التي ممكن أن تحدث ، ومن ناحية أخرى ، قد يكون من المستحسن أن تشرف بعض القوات البريطانية على الاقتراع ، بينما يجب الاحتفاظ بطبيعة الحال باحتياطي من القوات البريطانية لدعم القوات اليونانية في حالة نشوب مشكلة خطيرة[٣٠] .

وخلال مؤتمر بوتسدام وضع اقتراح لإشراف الحلفاء على الانتخابات اليونانية من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي والحكومة الفرنسية ، فرفض السوفييت هذا الاقتراح فتم الاقتراح على العمل وفقا لاتفاق سابق بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على أن يتم الإشراف على أساس ثلاثي على الرغم من الرفض السوفيتي للمشاركة ، وبعد التشاور بين الحكومات البريطانية والفرنسية والأمريكية واليونانية تم عمل نص وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بنشره ، وفيه تم الإعلان على إشراف الحلفاء على الانتخابات اليونانية وذلك وفقا لاتفاق فاركيزا وكذلك مساهمة من الولايات المتحدة الأمريكية في مساعدة الدول المتحدة بعد الاحتلال الألماني في الحصول علي الديمقراطية وحل مشكلاتها السياسية[٣١].

وأما عن الوضع في الداخلي لليونان ففي الثامن من أغسطس ١٩٤٥ أصدر داماسكينوس بيان يأمل فيه أن تتمكن الحكومة المؤقتة الحالية من التوفيق بين الآراء المتعارضة وبالتالي ضمان النظام الداخلي والجبهة الموحدة بشأن المطالب الوطنية ، وفى نفس اليوم أرسلت بريطانيا برقيه إلى داماسكينوس تفيد برغبتها في إعادة بناء البلاد وإجراء انتخابات في ظل ظروف الحرية وكذلك تأمل في أن يتم تنفيذ اتفاقية فاركيزا بشكل كامل ، كما أنها تشعر بالانزعاج إزاء التقارير المتعلقة بسوء أحد الأطراف في مخالفة هذا الاتفاق ، كما تعلق أهمية هذا الأمر علي حكومة فولغاريس بشأن التدابير التي تم الاتفاق عليها في فاركيزا والتي تمنع الاعتداء من قبل المتطرفين اليمين أو اليسار ، وأخيرا تأمل أن يتم تأسيس ووضع القانون والنظام في كل أنحاء اليونان حتى يعبر الشعب اليوناني عن إرادته في أقرب وقت ممكن(٣٢) .

ثم بدأت المشاكل الداخلية تنشر من جديد حيث أنه بدأت الهجمات من اليسار المتطرفة على الحكومة المؤقتة لتمتد الهجمات إلي داماسكينوس ، حيث نشرت صحيفة شيوعية يونانية في الثامن من أغسطس ١٩٤٥ مقالا تشكك في دستورية كل من رئيس الأساقفة لتعيينه وصي على العرش وذلك لأنه تم تعيينه أثناء الاحتلال الألماني ، وفى الحادي عشر من أغسطس من نفس العام نشرت الصحيفة مقالا افتتاحيا طويلا تحذر فيه داماسكينوس من أن الملكيين يحذون بدعم الحكومة ، كما ذكر أنه يجب أن يدرك أن حكومة فولغاريس غير قادرة على إجراء انتخابات نزيهة ، بعد ذلك نشرت اللجنة المركزية بيان في الحادي عشر من أغسطس ١٩٤٥ أيضاً يصف تشكيل الحكومة إلى فولغاريس للمرة الثانية بأنه عمل غير دستوري واستفزازي تجاه الشعب اليوناني متهمين داماسكينوس بالتسامح في انتهاك اتفاق فاركيزا ، ومواصلة تكليفها بتشكيل حكومة للأدميرال فولغاريس ، حامية ومؤيدة لمنظمات الفاشية ، موضحين بأنه يضع نفسه

بالتأكيد في أقصي اليمين وأنه عليه أن يتحمل المسؤولية عن الوضع الشاذ التي يتم إنشاءه[٣٣] .

وقد صرحت الحكومة البريطانية عن السياسة التي سوف تتبناها تجاه اليونان في هذه الفترة ، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي :

- من المرغوب فيه أن يكون لليونان حكومة مستقرة في أقرب وقت ممكن ، لأن عدم اليقين في هذا الشأن يشجع على استمرار الصراع السياسي ولذلك سوف تضغط الحكومة البريطانية من أجل الانتخابات واستفتاء عام في اليونان في أقرب وقت ممكن .
- يعتبر فولغاريس هو الأقوى للحفاظ على الحكومة المؤقتة في السلطة حتى إجراء الانتخابات ، وإلا فإجراء الانتخابات سيتعرض للتأخير، مما سيؤثر بشكل خطير على الوضع المالي والاقتصادي في اليونان ويتطلب الحفاظ على القوات البريطانية في البلاد لفترة أخرى .
- سوف تكون هناك ثقة للرأي العالمي إذا أجريت الانتخابات تحت إشراف الحلفاء .
- ترغب بريطانيا في العمل بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة في جمع الخطوات المتخذة .
- تصاغ هذه المقترحات في الاقتناع بأن الاستقرار السياسي في اليونان أمر حيوي للاستقرار العام لمنطقة الشرق الأوسط بأسرها .

وتم توجيه الدعوة إلى داماسكينوس للقيام بزيارة إلى لندن للتشاور مع الحكومة البريطانية[٣٤] .

ولقد كان الرد اليوناني حول عملية الإشراف الحلفاء على الانتخابات ، أن الحكومة اليونانية قبلت بكل سرور فكرة الإشراف الثلاثي وحتى الإشراف الأنجلو أمريكي

إذا شعرت فرنسا بأنها غير قادرة على المشاركة ، كما وعد رئيس الوزراء اليوناني بالاستمرار في عدم اتخاذ أية دعاية نحو إشراف الحلفاء على الانتخابات لكنه بانتظار التصريحات الرسمية من لندن وواشنطن والاسترشاد بأي تعديلات قد تستلزمها[٣٥] .

وفي صباح العشرين من أغسطس ١٩٤٥ نشرت اليونان إعلانا في الجرائد بخصوص الاستفتاء والانتخابات وإشراف الحلفاء وتلخص هذا الإعلان في التالي :

- تنفيذ المادة التاسعة من اتفاق فاركيزا .
- تعلن الحكومة الحالية ، أنه منذ اللحظة التي تولت فيها السلطة أن اتفاق فاركيزا يشكل جزءا أساسيا من برنامجها .
- تقدم الحكومة في الوقت المناسب الدعوة إلي الحلفاء لإرسال مراقبين .
- في التصريحات التي أوضحها رئيس الوزراء في مناسبات ، فإن هذا القرار لم يكن نتيجة للالتزامات التي تعهدت بها الحكومة اليونانية بموجب المادة التاسعة من اتفاق فاركيزا فحسب ، بل أيضا للاعتقاد بأن وجود مراقبين أجانب خلال هذه الفترة سيشكل التصويت ضمانا حقيقيا لعدم امكانية الطعن في الاهتمام بالتصويت الشعبي للحكومة .
- عندما اقترحت حكومتا بريطانيا والولايات المتحدة من خلال ممثليها في أثينا مؤخرا ، ينبغي تكليفهما بمهمة الاتصال بحكومتي الاتحاد السوفيتي وفرنسا بهدف إرسال مراقبين مشتركين من قبل القوي العظمي الأربع التي تعمل معا .
- تأسف الحكومة اليونانية لأن حكومة الاتحاد السوفيتي لم تقبل الاقتراح على أساس أنه يعارض من حيث المبدأ الاشراف الانتخابات الوطنية من قبل الدول الأجنبية[٣٦] .

وعقب الإعلان اليوناني نشرت صحيفة إزفيستيا السوفيتية مقالا يحمل عمودين " الانتخابات في اليونان والمراقبين الأجانب " ، حيث افتتح المقالين بأن مسالة مراقبة الانتخابات اليونانية من قبل ممثل بعض السلطات ، لها أهمية سياسية ، حيث أن هذه المراقبة تتعارض مع مبدأ استقلال الدولة وسيادتها حيث أن ذلك ما هو إلا سيطرة الدول الأجنبية علي اليونان ولا فرق إذا ما كانت هذه السيطرة طوعية أم لا ، هذه السيطرة بلا شك أحد اشكال التدخل المباشر في الشؤن الداخلية للدولة التي يتم تطبيقها ، وتؤكد الافتتاحية مرارا وتكرارا علي أن الموقف السوفيتي قائم علي احترام الدول الأخرى الكبيرة والصغيرة ، والتي تنبع من الإيمان بالقوي الديمقراطية وحقوق الشعوب سواء كانت صغيرة أو كبيرة ، كما وترفض الصحيفة موقف الحكومة البريطانية التي تأخذ علي عاتقها دور المراقب علي أساس التزاماتها تجاه اليونان ، واختتم المقال بأن المهمة الرئيسية للحلفاء هي ضمان الظروف لإجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية ، وعندما يتم تأكيد ذلك لن تكون هناك حاجة لمراقبين(٣٧) .

وخلال اجتماع لمجلس وزراء الخارجية في الثاني عشر من سبتمبر ١٩٤٥ أرسل الوفد السوفيتي مذكرة يشيرون فيها إلا أن الوضع السياسي الداخلي في اليونان لا يزال متوترا للغاية ومحفوفا بالعواقب الوخيمة علي الشعب اليوناني وعلي سلامة وأمن البلاد المجاورة ، وفي ظل هذه الظروف السائدة حاليا ، لا يمكن إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ، حيث أنه فيما يتعلق بإيفاد مراقبين من قوات الحلفاء إلي اليونان للإشراف علي سير الانتخابات المقبلة ، وفي ظل الظروف الحالية في اليونان ، لن يتمكن المراقبون من ضمان التعبير الحر عن الإرادة الشعبية في الانتخابات ولكنهم لم يتمكنوا من إخفاء الوضع الغير طبيعي الناشئ عن انتهاك الحكومة اليونانية الحالية لاتفاق فاركيزا ووفقا

لذلك ، فان الحكومة السوفيتية مضطرة إلي إعلان عدم قدرتها علي قبول أي مسؤولية أخلاقية علي الإطلاق علي الوضع السياسي الذى نشأ في اليونان(٣٨) .

علي أية حال ، صدر بيان في كل من لندن وباريس وواشنطن في واقت واحد ، مفاده أنه وافقت الحكومات الثلاث علي إرسال مراقبين إلي اليونان وبالتالي أصبح لدي الحكومات الثلاث رأيا رسخا في ضرورة إجراء الانتخابات ويأملون أن يكون من الممكن ترتيب الانتخابات قبل نهاية العام وبالتالي سيتم تشكيل حكومة تستند إلي رغبات الشعب والبرلمان ، حيث أنه بعد تشكيل هذه الحكومة سيسهل استعادة الاستقرار في اليونان ، وعندما يتم الانتهاء من ذلك ، سيصبح من الممكن عقد استفتاء حر لاتخاذ قرار بشأن النظام المستقبلي في اليونان ، كما توصي الدول جميع الأطراف في اليونان علي التعاون(٣٩) .

ومن ناحية أخرى اجتمع كل من جورج الثاني الملك اليوناني وداماسكينوس من أجل التحدث عن الانتخابات والاستفتاء، فكان رد الملك جورج عاصفا بالغضب ورفض الموافقة علي الاستفتاء العام بعد إعلان الانتخابات ، ولكن تم عقد اجتماع آخر بينهما وتحت الضغط وافق الملك أخيرا علي أن الانتخابات يجب أن تعقد أولا(٤٠) .

وأما عن موقف الملك جورج الثاني حول بيان الحلفاء فقد أسفه أنه لم يعرف بالبيان إلا بعد نشره وأنه لا يرغب في وضع عقبات أمام سياسة قوي الحلفاء ، كما أضاف أن تأجيل الاستفتاء إلي تاريخ غير محدد فإنه في تناقض تام مع اتفاق فاركيزا ومنزعج بشكل أساسي حول وضعه خارج البلاد خصوصا وقت تحريرها(٤١) .

ثالثاً: الانتخابات :

بدء الحلفاء في اتخاذ إجراءات جديدة وذلك من خلال إجراء محادثات مع القادة السياسيين وقادة الأحزاب الذين سيشاركون في العملية الانتخابية ، ودعوة جميع الأطراف السياسية إلي ضرورة التعاون مع الحلفاء لحل الأزمات الحالية وتسهيل العملية الانتخابية بهدف إنشاء حكومة مستقرة ، ويعتبر هذا الضغط الذي يمارسه الحلفاء علي القادة السياسيين وقادة الأحزاب سينتج عنه عملية ميسرة من أجل تسهيل العملية الانتخابية ، ومن وجهات النظر الحزبية يريد الحزب الشعبي بتعجيل إجراء العملية الانتخابية في أقرب وقت ممكن لتقليل المصاعب التي ينطوي عليها ذلك ، لأنهم يشعرون أن الفوز مؤكد حتي الآن ، في حين أن الليبراليون يعتقدون أنهم سيخسرون الانتخابات المبكرة وبالتالي يخضون الصعوبات ويريدون تأجيلها ، وأما عن الأحزاب الصغيرة المناهضة للملكية تحث علي إجراء انتخابات نظامية(٤٢) .

وفي السابع من أكتوبر ١٩٤٥ أعلنت الحكومة قرار إجراء الانتخابات في العشرين من يناير ١٩٤٦ ، وكانت ردود الفعل في الصحافة الأولي هي الابتهاج لدي الشعب اليوناني ، في حين أن الليبراليون والشيوعيون وجبهة التحرير الوطنية EAM قد وجهوا انتقادات شديدة مهددين بالامتناع عن الانتخابات(٤٣).

بعد إعلان الحكومة من تحديد موعد الانتخابات ، عقد سوفوليس زعيم الحزب الليبرالي مؤتمرا ثم انضم لاحقا إلي الأحزاب الاشتراكية في إصدار بيانات تهدد بإجراء انتخابات والامتناع عن التصويت ما لم يتم تأمين شروط معينة ، وتشكيل الحكومة الجديدة بشكل اساسي مصدر إلهام لمزيد من الثقة العامة ، وأوضح بيان سوفوليس بأن حكومة فولغاريس غير قادرة علي إعداد انتخابات سريعة ونزيهة للقيام بذلك والتعامل مع المشكلة الاقتصادية ، ولذلك فإن الحزب الليبرالي يشترط إذا لم تتحقق الشروط التي

يطلبها فإنه لا يميل إلي تقاسم المسئولية عن الانتخابات البائسة التي ستؤدي إلي مأساة وطنية ، ونجد أيضا أن كاباندايريس زعيم الحزب التقدمي يري أن قرار الحكومة سيقود الشعب اليوناني إلي حرب أهلية مسببة الدمار للبلاد ، ويضيف مليوناس زعيم الحزب الزراعي بأن التغيير الحكومي فقط هو الذي يمكن أن يخلق الظروف المناسبة للانتخابات ، بالإضافة إلي أن تسوديروس (مستقل) يحث الحكومة علي سحب مرسومها ، وأما عن الحزب الشيوعي فإنه يصف ذلك بانقلاب شرعي ضد الشعب بسبب تعاونهم مع داماسكينوس ، وعلي ضوء ذلك طلب السفير البريطاني من داماسكينوس بالتصرف علي الفور وأن ما سيكون الأفضل فعله هو الذهاب إلي مجلس العموم البريطاني[٤٤] .

ونتيجة إلي الضغوطات التي يواجهها فولغاريس رئيس الوزراء اليوناني اضطر إلي تقديم استقالته ، ووافق داماسكينوس عليها[٤٥] ، ولقد كانت الرؤية البريطانية لهذا الأمر بأنهم يحافظون علي الموقف بأنه متروك لليونانيين ، وعن هذا الوضع يشدد البريطانيون بشكل متزايد علي ضرورة تحمل اليونان مسئولية شئونهم الداخلية[٤٦] ، ولمحاولة حل الأزمة الحالية حاول داماسكينوس إقناع ديميتراكوبولوس وزير الاتصالات بتولي رئاسة مجلس الوزراء وتشكيل حكومة مؤقتة إلا أن محاولته باءت بالفشل ، وكانت النتائج المترتبة علي ذلك تدهور الوضع الاقتصادي أكثر مما كان عليه من قبل[٤٧] ، وبعد أن تأزمت الأمور أكثر ووصلت إلي طريق مسدود تولي داماسكينوس منصب رئاسة الوزراء مؤقتا وعمل علي تشكيل الحكومة في السابع عشر من أكتوبر ١٩٤٥[٤٨] .

وفي الحادي والعشرين من نوفمبر ١٩٤٥ أصدر ملك اليونان بيان يدين فيه تأجيل إلي الاستفتاء ، حيث صرح بأن التأجيل الاستفتاء ثلاث سنوات مصحوبا بتشكيل حكومة حزب واحد سيخلف وضعا جديدا تماما ، وعندما كانت اليونان تحرر اتفقتا حكومته والحكومة البريطانية علي عدم العودة إلي اليونان إلا بعد موافقة الشعب اليوناني

، ولهذا السبب عهد إلي رئيس الأساقفة بممارسة واجباته الملكية في حالات الطوارئ الناجمة عن الحرب الأهلية ، وينص اتفاق فاركيزا الذي وضع حدا للحرب الأهلية علي وجه التحديد علي أن الاستفتاء سيعقد قبل نهاية عام ١٩٤٥ وأنه سيسبق الانتخابات في سبتمبر من نفس العام ، ومع ذلك فقد تقرر أن تسبق الانتخابات الاستفتاء الذي كان من المقرر إجراؤه في تاريخ غير محدد في المستقبل ، لقد تقرر الآن من جانب واحد تأجيل الاستفتاء مرة أخري لمدة ثلاث سنوات ، وفي الوقت نفسه تم تشكيل حكومة تتكون فقط من الجمهوريين[٤٩] ، وأخيرا فإن هذا الحل يمثل إهانة للشعب اليوناني الذي لا يقل عن أي شعب أخر في التعبير عن آرائه بشأن نظامه وحكومته حيث إن تأجيل الاستفتاء لمدة ثلاث سنوات يرقي إلي خنق شعور الشعب اليوناني ، وفي تلك الأثناء تم تشكيل مجلس وزراء جديد ولم يكن من الأحزاب ولكنه تكون من شخصيات سياسية[٥٠] .

ونتيجة إلي تأزم الموقف والهجوم علي داماسكينوس حاول تقديم استقالته إلا أنه في يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٤٥ ، أصدر بيانا ينص علي أنه بعد استئناف شخصي من السفير الأمريكي وتجديد حث السفير البريطاني ، قرر سحب الاستقالة لكنه سيبقي في منصبه فقط حتي الانتخابات المقبلة[٥١] .

وفي السابع والعشرين من نوفمبر ١٩٤٥ أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية السفير هنرى جرادى إلي أثينا برفقة إثنين من كبار ضباط الولايات المتحدة في بعثة الحلفاء وهم الجنرال هاري مالوني وفودي دي كولر[٥٢] .

لقد تشاورت بعثات الحلفاء التي وصلت إلي أثينا مع الحكومة اليونانية فيما يتعلق بالترتيبات المتعلقة بإجراء ملاحظتها ، كما قاموا أيضا بزيارة سالونيكا وباتراس والتشاور مع الحاكم والأمين العام لكريت ، ما تقابلوا مع ممثلي الأحزاب السياسية الرئيسية وتلقوا منهم وجهات نظرهم ، وأعدت البعثات خططا أولية لتنظيم المراقبة[٥٣] .

أعطت الحلفاء العديد من التوصيات إلي اليونان والتي كانت من أهمها تحديد موعد الانتخابات في مارس وألا يتعداه ، ولكن هذا يعتبر عند الحكومة اليونانية موعدا غير مستصوب للغاية وتقترح تأجيل الانتخابات إلي شهر إبريل ، وتجدر الإشارة إلي أن رؤساء بعثة الحلفاء لمراقبة الانتخابات لم يوصوا بأي وقت محدد للانتخابات ، لأن هذا القرار يعتبر من صلاحيات الحكومة اليونانية ، التي وافقت عليها حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بناءا علي دعوة ودية كمراقبين محايدين(٥٤) .

ووفاء لتعهدات الحكومات الثلاث تم تعيين السيد هنري ف . جرادي لرئاسة المجموعة الأمريكية بالتعاون من ممثلو بريطانيا وفرنسا ، وقد تم تحديد موعد الانتخابات في ٣١ مارس ١٩٤٦ ، وكانت هذه اللجنة مكونة من أفراد عسكريين ومسجلين ومستشارين ومدنيين ، وستقوم هذه اللجنة قبل الانتخابات بتقسيم نفسها إلي فرق كما تقوم بفحص حالة السجلات الانتخابية والإبلاغ عنها حول الأحكام الموضوعة للانتخاب ، سيتم تنفيذ هذه العملية من خلال مكتب مركزي مدمج في أثينا إضافة إلي مكاتب مقاطعات أخري مشتركة مع أثينا ، لن يتم تحديد مكان معين للمراقبين بل لكل الأماكن كما أنهم لن يتدخلوا في حالة حدوث اضطرابات وسيقومون بإبلاغ الوقائع إلي ضباط البعثة ، سيرتدي جميع موظفي الحلفاء هوية شخصية مميزة(٥٥) .

وأما عن الموقف السوفيتي حول الانتخابات فقد نشر مقال رئيسي يشير إلي أن الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٣١ مارس ١٩٤٦ ستؤدي إلي تفاقم الوضع السياسي الداخلي حيث أن الغالبية العظمي من السكان يحتجون علي موعد الانتخابات الذي تصر عليه الحكومة البريطانية بشدة حيث أصر اليسار في البداية علي التأجيل ثم انضمت إليهم الأحزاب المتبقية باستثناء اليمين الرجعي ، كما استقال عشرة وزراء بسبب عدم استعدادهم لتحمل المسئولية عن الانتخابات ، وعندما طلب سوفيولوس نصيحة

بيفن[٥٦] كان هو الموعد المحدد للانتخابات ونصحه بالذهاب لرئيس الشرطة البريطانية في أثينا للحصول علي الدعم ولكن هذه النصيحة لا قيمة لها لأن وجود القوات البريطانية هو الذي يشجع الجماعات الملكية الفاشية ، ليس هذا فحسب بل أشاروا إلي أن جميع المراقبين للانتخابات ما هي إلا محاولة لإثارة الانقلاب الملكي الفاشي تحت قناع " الشرعية " وبالتالي خداع الرأي العالمي[٥٧] ، كما كانت أوكرانيا تنظر إلي هذه الانتخابات أنها لا تعبر عن إرادة الشعب اليوناني ، والتي سوف تؤدي إلي حرب أهلية إلي حد كبير ، كما أنها أن تري الاستفتاء شأنا داخليا للشعب اليوناني[٥٨] .

علي أية حال ، تمت الانتخابات في موعدها ولكن خلال الانتخابات وقع اشتباك خطير وحيد وذلك عندما تعرضت دورية من قوات الدرك لهجوم من قبل عصابة مسلحة مكونة من ١٠٠ مسلح ، وقد قتل نحو عشرة أفراد من قوات الدرك ولكن بعد القبض علي بعض أفرادها واستجوابهم تبين أنهم يحملون الطابع الشيوعي ، وعند الاستجواب أوضحوا أنهم كانوا يفهموا بأن هناك هجمات مماثلة تحدث في جميع أنحاء البلاد[٥٩] ، وبالنظر إلي ما سبق يتضح أن الشيوعيون كان يستعدون لهجمات موسعة أو أن هؤلاء كانوا يريدون في محاربة اليمين المتطرف أو نشر المتاعب والفوضى .

وبعد الانتهاء من الانتخابات ، تم تجميع القوائم الانتخابية لمراقبة الاستفتاء العام علي عودة الملك في الأول من سبتمبر ١٩٤٦ ، وكان إجمالي عدد الناخبين علي القوائم الانتخابية حوالي ١,٨١٣,٧٣٠ صوت ، وقد تم التصويت علي نحو ١,٦٩١,٨٠٢ صوتا وبالتالي فإن الأصوات التي أدلي بها حوال ٩٦٪ من مجموع الناخبين ، ولم يتم الاقتراع في ٣٤ مكان وذلك لعدم قدرة الممثل القانوني للحكومة إلي الوصول إلي مكان الاقتراع وكان مجموع الأصوات التي أدلي بها

١,١٦٦,٦٦٥ الملك جورج

٣٦٤,٩٣ فارغ وخالي من التعبير

١٧٤,٤١١ ديمقراطي

٣,٨١٣ غير صالح

ولكن حالة النظام العام حول النتائج كانت غير مرضية حيث أن هناك عصابات مسلحة جيدة التنظيم تعمل بشدة في لاريسا وتراقيا وأجزاء أخري من البلاد لكن لم تتأثر المدن الرئيسية بهذا الأمر وقيام الحكومة باتخاذ الاجراءات للتعامل معها ، إضافة إلي أن الحزب الذي يمثل وجهة نظر الحكومة قد مارس نفوذا للحصول علي أصوات مؤيدة عودة الملك ، كما أن التصويت الذي يظهر ٩٤٪ من الأصوات يعتبر غير واقعي مع نسبة الأصوات المدلى بها في مراكز الاقتراع التي غطاها المراقبون[٦٠] .

وبالنظر إلي النتائج السابقة حصول الملك علي أغلبية من الاصوات المدلى بها بنحو ٦٩ ٪ .

وفي الثامن والعشرين من سبتمبر عاد الملك إلي أثينا ، واستقالت الحكومة في نفس اليوم وطلب الملك من تسالديراس تشكيل حكومة جديدة وتلي ذلك مفاوضات بين تسالديراس وزعماء المعارضة من أجل توسيع نطاق الحكومة ولكنهم لم ينجحوا[٦١]

وعن الموقف السوفيتي تجاه الاستفتاء أشارت إحدى الصحف السوفيتية إلي القلق الناجم بين الرجعيين اليونانيين وأمناءهم الأنجلو أمريكي بسبب اندلاع القتال الحزبي في الشمال ردا علي الحملات العقابية الملكية ضد حركة التحرير الوطنية كما أشارت إلي أن دوائر الحكومة اليونانية تقوم بنشر شائعات استفزازية مفادها أن الألبان واليوغوسلافيين والبلغار يشاركون في النضال بجانب الأحزاب وأن الهدف من هذه الشائعات هي تبرير عدم قدرة الملكيين اليونانيين علي التعامل مع حركةEAM لضمان

تدخل القوات البريطانية علي نطاق أوسع في الصراع الحزبي ، وقد شددت المقالة علي أن الدبلوماسية الأمريكية تدعم بشكل كامل السياسة البريطانية في اليونان[٦٢].

وعلي أية حال ، ففي الحادي والعشرين من فبراير ١٩٤٧ قررت بريطانيا خفض مساعداتها إلي اليونان ، وفي نفس اليوم أرسل وكيل وزارة الخارجية الأمريكي دين جورهام أتشيسون مذكرة أوضح فيها احتمال حدوث انهيار مالي واقتصادي وشيك في اليونان ، إلي جانب أن الشيوعيين اليونانيون والحكومات الخاضعة للاتحاد السوفيتي في كل من البانيا ويوغوسلافيا وبلغاريا ، بذلت كل جهد ممكن لمنع تحسن أي وضع داخلي والهدف من ذلك هو وضع الحكومة اليونانية في موقف لا يمكن الدفاع عنه ، والهدف الأساسي من ذلك هو خلق نظام سياسي موالي للسوفييت في اليونان ، وفي ظل انهيار معنويات الجيش اليونانية وسوء تجهيزه وسيطرة العصابات علي المناطق الخاضعة لها بسيطرة تامة بسبب الدعم والتشجيع الخارجي للعناصر الشيوعية المتمردة علي الحكومة[٦٣] .

مراجع البحث

---

[١] - داماسكينوس : هو رئيس أساقفة أثينا ، ولد في بلدة دور فيستا اليونانية ، جند في الجيش خلال حروب البلقان ، ثم أصبح كاهنا للكنيسة الأرثوذوكسية اليونانية ١٩١٧ ، وانتخب رئيسا لأساقفة أثينا ١٩٣٨ ، واحتج علي تصرفات الألمان خلال الاحتلال ، كما عين فيما بعد وصيا علي العرش ، انظر ، ناظم خليل المعموري : موقف بريطانيا من الحرب الأهلية اليونانية ١٩٤٥-١٩٤٦ ، المجلد ١٦ ، العدد ١ ، القادسية ، ٢٠١٦ ، ص٥٩ .

[2] - F. R . Telegram from the ambassador in Greece (Macveagh) to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , January 3 , 1945 , p.99.

[3] - F . R . Telegram from the Greek prime minister (Plastiras) to the president Roosevelt , Vol V III , The near east and Africa , January 9 , 1945 ,p.100.

[4] - F. R . Telegram from the acting secretary of state to the ambassador in Greece (Macveagh) , Vol V III , The near east and Africa , January 15 , 1945 , p.105.

[5] - F . R . Telegram from mr . Alexander C-Kirk , United state political advisor to the supreme allied commander , Mediterranean theater , to the secretary of state , Vol V III , The near east , January 11 , 1945 , pp.103-104.

[6] - F. R . Telegram from the ambassador in United Kingdom (Winant) to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , January 13 , 1945 , p.101.

[7] − F. R . Telegram from the ambassador in Greece (Macveagh) to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , January 18 , 1945 , p.105.

[8] − Ibide , Greek American council , p.110.

[9] − F. R . Telegram from the ambassador in Greece (Macveagh) to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , January 19 , 1945 , p.107.

[١٠] – فاركيزا : ضاحية صغيرة من ضواحي أثينا ، اجتمعت فيها الأطراف المحاربة وهم الفصائل الشيوعية وحلفائهم من جهة والحكومة اليونانية وممثلين عن الحكومة البريطانية من جهة أخري ، وتوصل الطرفان بها إلي وقف إطلاق النار وعقد هدنة ، إنظر : ناظم خليل حسن : موقف بريطانيا من الحرب الأهلية اليونانية ١٩٤٥–١٩٤٦، القادسية ، المجلد ١٦ ، العدد ١ ، ٢٠١٦ ، ص٦٠ .

[11] − F. R . Telegram from the ambassador in Greece (Macveagh) to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , January 20 , 1945 , p.108.

[12] − F. R . Telegram from the ambassador in Greece (Macveagh) to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , February 12 , 1945 , p.108.

[13] − F . R . Agreement between the Greek government an EAM , Vol V III , The near east and Africa , February 12 , 1945 , p.110.

[14] − Ibide , p.111.

[15] − Ibide , pp.112-113.

[16] − F. R . Telegram from the ambassador in Greece (Macveagh) to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , February 14 , 1945 , pp.114-115.

[17] − F. R . Telegram from the ambassador in Greece (Macveagh) to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , February 16 , 1945 , p.116.

[18] − F . R . Telegram from mr . Alexander C . Kirk , political advisor to the supreme allied commander , Mediterranean theater , to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , March 8 , 1945 , p.116.

[19] − F. R . Telegram from the ambassador in Greece (Macveagh) to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , March 15 , 1945 , p.120.

[20] − F. R . Telegram from the ambassador in the United kingdom (Winant) to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , March 14, 1945 , p.120.

[21] − F. R . Telegram from the ambassador in Greece (Macveagh) to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , March 15 , 1945 , p.121 .

[22] − F . R . Telegram from mr . Alexander C . Kirk , political advisor to the supreme allied commander , Mediterranean theater , to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , March 22 , 1945 , p.121.

[23] − F . R . Telegram from mr . Alexander C . Kirk , political advisor to the supreme allied commander , Mediterranean theater , to

the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , April 8 , 1945 , p.123.

[24] – F . R . Telegram from mr . Alexander C . Kirk , political advisor to the supreme allied commander , Mediterranean theater , to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , April 15 , 1945 , pp.125-126.

[25]– F . R . Aide-memorie from the British embassy to the department of state , Vol V III , The near east and Africa , June 16 , 1945 , p.126.

[26] – F . R . Aide-memorie from the British embassy to the department of state , Vol V III , The near east and Africa , July 5 , 1945 , p.132.

[27] – Ibide , p.127.

[28] – Ibide , p.127.

[29] – F . R . Telegram from the ambassador in France (Caffery) to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , August 19 , 1945 , p.146 .

[30]– F . R . Aide-memorie from the British embassy to the department of state , Vol V III , The near east and Africa , June 16 , 1945 , p.127.

[31] – F . R . Telegram from the secretary of state to the ambassador in the united kingdom (Winant) , Vol V III , The near east and Africa , August 9 , 1945 , p.134 .

[32] – F . R . Telegram from the ambassador in Greece (Macveagh) to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , August 10 , 1945 , p.135.

[33] – F . R . Telegram from the ambassador in Greece (Macveagh) to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , August 13 , 1945 , pp.140-141.

[34] – F . R . Telegram from the British charge (Balfour) to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , August 18 , 1945 , pp.145-146.

[35] – F . R . Telegram from the ambassador in Greece (Macveagh) to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , August 19 , 1945 , p.146.

[36] – F . R . Telegram from the ambassador in Greece (Macveagh) to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , August 20 , 1945 , p.147.

[37]– F . R . Telegram from the ambassador in Soviet union (Harriman) to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , August 23 , 1945 , pp.148-149.

[38] – F . R . Memorandum by Soviet delegation to council of foreign ministers , Vol V III , The near east and Africa , September 12 , 1945 , pp.156-157..

[39] – F . R . Telegram from the ambassador in the United kingdom (Winant) to the acting secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , September 19 , 1945 , p.158.

[40] − Ibide , p.159.

[41] − F . R . Telegram from the king of the Hellenes (George II) to the secretary of state , Vol V III , The near east and Africa , September 22 , 1945 , pp.160-161.

[42] − F . R . Telegram from the Ambassador in Greece (Macveagh)to the secretary of state , Vol III , The near east and Africa , October 4 , 1945 , pp.167-168.

[43]− F . R . Telegram from the Ambassador in Greece (Macveagh)to the secretary of state , Vol III , The near east and Africa , October 7 , 1945 , p.169-170.

[44]− F . R . Telegram from the Ambassador in Greece (Macveagh)to the secretary of state , Vol III , The near east and Africa , October 7 , 1945 , pp.170-171.

[45]− F . R . Telegram from the Ambassador in Greece (Macveagh)to the secretary of state , Vol III , The near east and Africa , October 9 , 1945 , p.172.

[46] − F . R . Telegram from the charge in the United kingdom (Gullman)to the secretary of state , Vol III , The near east and Africa , October 11 , pp.172-173 .

[47]−F . R . Telegram from the Ambassador in Greece (Macveagh)to the secretary of state , Vol III , The near east and Africa , October 16 , 1945 , p.173 .

[48]− F . R . Telegram from the Ambassador in Greece (Macveagh)to the secretary of state , Vol III , The near east and Africa , October 17 , 1945 , p.174 .

[49]- F . R . Telegram from the Ambassador in the United kingdom (Winat)to the secretary of state , Vol III , The near east and Africa , November 22 , 1945 , pp.179-180 .

[50] – F . R . Telegram from the Ambassador in the Greece (Macveagh) to the secretary of state , Vol III , The near east and Africa , November 22 , 1945 ,p.182 .

[51]– F . R . Telegram from the Ambassador in Greece (Macveagh)to the secretary of state , Vol III , The near east and Africa , November 26 , 1945 , p.183.

[52] F . R . Telegram from the Ambassador in Greece (Winat)to the secretary of state , Vol III , The near east and Africa , November 28 , 1945 , p.185.

[53]– F . R . Telegram from the Ambassador in Greece (Macveagh)to the secretary of state , Vol III , The near east and Africa , December 9 , 1945 , p.190.

[54]– F . R . Telegram from the secretary of state to the Greek Ambassador (Diamantopoulos) , Vol V III , The near east and Africa , December 11 , 1945 , p.192.

[55]–F . R . Press release issued by the department of state , Vol V II , The near east and Africa , January 14 , 1946 , pp.93,94.

[٥٦] – ارنست بيفن : سياسي ورجل دولة بريطاني ، وزعيم عمال يميني عرف بالقدرة علي التنظيم ، أصبح عضوا في الاتحاد العام للعمال (١٩٢٥-١٩٤٠) ، انظر – عبدالوهاب الكيالي وكمال الزهيري : الموسوعة السياسية ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤، ص٦٥٢ .

[57] − F . R . Telegram from the charge in Greece (Rankin)to the secretary of state , Vol V II , The near east and Africa , March , 1946 , pp.122,123.

[58] − Report of the security council to the general assembly covering the period from 16 July to 15 1947 , General official record , Second session , supplement No ,2 (A / 366) , New York , 1947 , p.7.

[59] − F . R . Telegram from the charge in Greece (Rankin) to the secretary of state , Vol V II , The near east and Africa , April 3 , 1946 , p.130.

[60] − F . R . Report by Messrs. . Richard T . Windle and Leland Morris , Chiefs of the allied mission to observe the Greek elections , Vol V II , The near east and Africa , September 7 , 1946 , pp.205,206.

[61] − F . R . Telegram from the ambassador in Greece (Maceagh) to the secretary of state , Vol V II , The near east and Africa , September 24 , 1946 , p.224.

[62] − F . R . Telegram from the charge in the Soviet union (Durbrow) to the secretary of state , Vol V II , The near east and Africa , October 10 , 1946 , p.233.

[٦٣] – رغد فيصل عبدالوهاب ووائل جبارة جودة : مبررات مجيء النفوذ الأمريكي إلي اليونان ١٩٤٧ ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل ، العدد ٢٤ ، ٢٠١٥ ، ص٢٩٦ .

Role of Allies in Political Reorganization of Greece (1945-1946)

Abstract

Greece gained noticeable strategic significance during the Second World War (WWII) due to its distinctive geographical position, the matter that made allies countries pay more attention to it after the end of the war. This is because its geographical position makes it an important gate for accessing Europe. In addition, it is regarded as the connection point for the three old continents namely: Europe, Asia, and Africa in the Mediterranean Sea.

WWII is regarded as one of the most significant and influential periods in the history of Greece. This is because it changed the shape, the geography and inclinations of Greece during this period as the allies states greatly influenced Greece. This is noticeable as the allies were able to organize Greece after the end of WWII despite the chaos after the war.

This research is divided into three stages, the first one of which is called “Varkessa Treaty” which is a treaty held by all the resisting groups in Greece. It aimed at putting an end to both the war running in Greece and the Civil War there. As for the second stage, it is called “Allies and Surveillance of Elections”. The allies, during this stage, contacted with Greece and they put a plan to fulfill surveillance and organization of Greek elections. Concerning the third stage, it is called “Elections” and it is concerned wit how the elections were performed and held, what are the most noticeable mistakes of these elections and what are its the final results.

The research reached a set of important findings including the following: (1) in spite of Varkessa treaty, the resistance groups did not give security only for some of them, (2) that the Soviet Union did not welcome the Allies surveillance on the elections and regarded that as an unwelcomed intervention in the Greek internal affairs. Moreover, this research found out that the Allies states, particularly Britain, practiced its pressure on all parties to put an end to the civil war and conflicts between the resistance groups in Greece. This is in addition to Britain's role in sending some of the allies forces for securing and surveillance of Greek elections during the concerned period.

Keywords : Allies, Varkessa, surveillance, elections